التقدير الاستراتيجي

لإسرائيل

2023

ترجمة : مركز أطلس للدراسات والبحوث

التقدير الاستراتيجي لإسرائيل 2023

التقرير الاستراتيجي السنوي لمركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي ينطلق من مهمة رئيسية ترتبط بدور المركز المُعد له، وهو الحفاظ على دولة الكيان وأمنها القومي؛ ومن هنا يسخر المركز طاقم تفكير يضع أمامه مهمة تلمس الفرص ووضع اليد على التحديات وتقديم المقترحات.

التقدير الاستراتيجي لهذا العام يرى بأن العام المنصرم شهد أحداثًا متسارعة في المجالات العالمية والإقليمية والفلسطينية والإسرائيلية والداخلية الإسرائيلية، التي تتحدى الأمن القومي لإسرائيل، وتتحدى التصورات القائمة وتوجهات السياسة، وبالتالي تتطلب إعادة تقييم للواقع الناشئ وصياغة السياسات وفقًا لذلك. وصلت بعض هذه الأحداث بالفعل إلى نقطة تحول واضحة خلال عام 2022، بينما يستمر بعضها الآخر في التطور تدريجيًا، ممّا يجعل من الصعب إعادة التفكير في المفاهيم الاستراتيجية السائدة، على الرغم من المخاطر التي ينطوي عليها استمرار الوضع الحالي.

الساحة الدولية:

يرى التقرير أن نقطة التحول في العام الماضي تكمن في تفاقم المنافسة بين الصين والولايات المتحدة، والتي بدأت في عهد الرئيس باراك أوباما، وتحولت خلال عام 2022 إلى صراع مفتوح ومتعدد الأبعاد بين القوى، والذي أصبح المشكل الرئيسي للساحة الجيوسياسية العالمية. إضافة إلى تطور الاجراءات التي اتخذتها روسيا تجاه أوكرانيا منذ ضم شبه جزيرة القرم في عام 2014 على مر السنين، ووصلت إلى حرب كبرى على الأراضي الأوكرانية في عام 2022، والتي هزت هدوء أوروبا الذي كان سائدًا في القارة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

الساحة الإقليمية:

ما زال التحدي هو كبح إيران عن سعيها الدؤوب لامتلاك سلاح نووي حولها إلى دولة عتبة نووية بحكم الواقع خلال عام 2022، وهذا في غياب إطار اتفاق مُلزم، وإزاء عدم استعداد الولايات المتحدة لأن تضع أمامها تهديدًا رادعًا موثوقًا.

تتشابك هذه الأحداث وتقوض عددًا من الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها سياسة إسرائيل الخارجية والأمنية. وبالتالي، فإن المنافسة بين الولايات المتحدة والصين والغزو الروسي لأوكرانيا تدفع إسرائيل إلى اختيار جانب على عكس سياستها حتى الآن، حيث حافظت إسرائيل في السنوات الأخيرة على علاقات واسعة مع كل من الصين وروسيا في الجوانب الاقتصادية والسياسية.

كما أن الضغط المتزايد على إسرائيل من أجل "التمحور" في هذا السياق يضعها في أزمات ثقيلة، وقد يؤدي تغيير السياسة بعد ذلك إلى تقليص حيز المناورة السياسي والأمني بشكل كبير. علاوة على ذلك، تركز الولايات المتحدة على الصراع مع الصين وروسيا، وبالتالي فهي مستعدة أقل بكثير ممّا كانت عليه في الماضي لزيادة مشاركتها في الشرق الأوسط أو اتخاذ مبادرات بشأن المنطقة.

أما بالنسبة لإيران، فإن تحولها الفعلي إلى دولة عتبة نووية، حتى لو لم يكن هناك إعلان رسمي، بينما تتواصل جهودها لترسيخ نفسها في جميع أنحاء المنطقة؛ هو بلا شك أكبر تهديد حقيقي لإسرائيل، التي ليس لديها حاليًا خيارات تكيف مرضية. علاوة على ذلك، يشكّل التعاون بين إيران وروسيا في حربها في أوكرانيا تحديًا كبيرًا آخر، سواء من حيث إمكانية تسليح نفسها بأسلحة متطورة، أو من حيث الدعم السياسي والاقتصادي الذي قد تقدمه لها روسيا.

الساحة الشمالية:

على الصعيد السوري، يرى التقرير أن الاستراتيجية الإسرائيلية الأمثل هي استمرار المعركة بين الحروب في مقابل الحفاظ على الهدوء على الساحة اللبنانية، وفي نفس الوقت عدم التدخل في السياسة اللبنانية والسورية، وسيبقى التحدي العسكري التقليدي الحقيقي هو تحدي الساحة الشمالية؛ لذلك فإن من المنطق العملياتي الاعتماد على قاعدة المعركة مع حزب الله وإيران.

في دولة إسرائيل نفسها وحولها، تجري أحداث لا تقل خطورة، فعلى الرغم من تسارعها في العام الماضي، لم تصل بعد إلى نقطة تحول حادة، وهذه تشكل تحديًا مزدوجًا ومتعددًا، لأنه من الصعب للغاية إحداث تغيير إدراكي وسياسي طالما لم يتم يكن هنالك تأثير كبير في الواقع ومستوى التهديدات التي يشكّلها.

تدور هذه الأحداث في ثلاثة سياقات رئيسية:

1) الساحة الفلسطينية

تستمر السلطة الفلسطينية في حالة من الضعف وفقدان السيطرة على الأرض، خاصة في شمال الضفة، في نفس الوقت الذي كان فيه محمود عباس يقترب من نهاية فترته كرئيس للسلطة الفلسطينية دون وجود نائب له متفق عليه وبدون آلية انتقال منظمة لرئاسة السلطة.

في الوقت نفسه، يتوسع المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية، بينما ينزلق فعليًا إلى واقع "الدولة الواحدة"؛ الأمر الذي يهدد باستبعاد الخيارات المستقبلية للاستيطان ويتحدى هوية إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، قد تتفاقم الأخطار الكامنة في هذه الأحداث في ظل تشكيل حكومة جديدة في إسرائيل، تنادي صراحةً بتعميق قبضتها على جميع أجزاء أرض إسرائيل، وحتى الضم؛ كل هذا يمكن أن يجعل الأمر صعبًا جدًا على إسرائيل في الساحة الدولية، خاصة في التعامل مع التهديد الإيراني.

فمنذ ما يقرب من عقد ونصف، كان الهدف الاستراتيجي الإسرائيلي في ساحة الصراع مع الفلسطينيين هو كسب الوقت، حيث من غير الواضح كسبه من أجل ماذا، وإقامة تهدئة أمنية لأطول فترة ممكنة. من الناحية العملية، يتعلق الأمر بإدارة الصراع دون أي محاولة للسعي للتوصل إلى تسوية. هناك من يتمسك بالفكرة المعروفة بـ "تقليص الصراع"، وهي وسيلة لكسب الوقت وتأجيل قرارات ثقيلة، ومحورها رفع العبء الفلسطيني عن دولة إسرائيل. ومع ذلك، فإن الوقت عامل حاسم في الانجراف البطيء ولكن الصحيح نحو واقع دولة واحدة بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن.

تميز العام الماضي بارتفاع منحنى التصعيد (المقاومة)، خاصة في الضفة الغربية، والذي تسبب في أكبر عدد من القتلى في السنوات العشر الماضية، حيث سجل جيش الاحتلال أكثر من 280 عملية فدائية في عام 2022، التحدي الرئيسي اليوم هو التهديد الأمني المتزايد في شمال الضفة الغربية، والذي يهدد بالانتقال إلى القدس ومناطق أخرى في الضفة الغربية. قرابة 32 إسرائيليًا قتلوا خلال عام 2022، بينما استشهد 160 فلسطينيًا في اشتباكات مع الجيش.

الرد العدواني والقوي من قِبل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية في إطار عملية "كاسر الأمواج"، خاصة في الضفة الغربية، أدى إلى زيادة الاحتكاك وعدد المواجهات مع الشبان الفلسطينيين المسلحين، وتعزيز ديناميكيات التصعيد. حتى الآن، لم تتطور المواجهة إلى حد انتفاضة شعبية شاملة، لأن إسرائيل تجنبت العقاب الجماعي وسمحت، بل وسعت نطاق عمل العمال الفلسطينيين في إسرائيل.

يجب أن يرتكز المفهوم الاستراتيجي الإسرائيلي على فرضية أن إسرائيل تتعامل مع كيانيْن فلسطينييْن مختلفيْن ومتنافسين: السلطة الفلسطينية بقيادة فتح في الضفة الغربية وحماس في قطاع غزة. الهدف الذي تم تحديده في الماضي (إعادة السيطرة على قطاع غزة إلى السلطة الفلسطينية) فقد أهميته لأن السلطة الفلسطينية لا تستطيع ولا تريد تحمل عبء قطاع غزة، في مواجهة مع حماس، الشرط الذي وضعه عباس للمصالحة هو حل الذراع العسكرية لحركة حماس أو على الأقل إخضاعها للآليات الأمنية للسلطة الفلسطينية، لكن هذا الشرط غير مُمكن (بدون عمل عسكري إسرائيلي ضد الذراع العسكرية لحركة حماس). علاوة على ذلك، تواجه السلطة بالفعل صعوبة في زيادة الميزانيات لإدارة القطاع، بالإضافة إلى الضفة الغربية.

2) الساحة الداخلية

تصاعدت التوترات بين مختلف القطاعات في دولة إسرائيل بشكل كبير خلال العام الماضي، ورافقها استقطاب وتطرف سياسي، يمثل الائتلاف الذي تم تشكيله في أعقاب انتخابات الكنيست الـ 25 أجندة يمينية واضحة ينظر إليها قسم كبير من الجمهور على أنها متطرفة، بل وتهدد روح دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية.

هذا هو الوقت الذي أصبح فيه المجتمع الإسرائيلي أكثر انقسامًا من أي وقت مضى، في نهاية أربع سنوات من عدم الاستقرار السياسي والتحريض ونزع الشرعية المتبادل، كل هذا يثير علامات استفهام مقلقة فيما يتعلق بالقدرة ذاتها على الحفاظ على أسس النظام الديمقراطي، واستقلال النظام القضائي وإنفاذ القانون، والتوازن بين الدين والدولة، وكذلك الحقوق الفردية، تشكل علامات الاستفهام هذه تهديدًا للأمن القومي لإسرائيل، بسبب احتمالية اندلاع أعمال عنف على غرار عملية "حارس الأسوار".

3) العلاقات مع الولايات المتحدة ومع الجاليات اليهودية في أمريكا

العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة، التي تعتبر أحد أركان الأمن القومي الإسرائيلي، تواجه تحديات من خلال التطورات الاجتماعية والسياسية داخل أمريكا، وكذلك من خلال إبعاد المجتمعات اليهودية هناك عن إسرائيل، ردًا على ما يحدث في إسرائيل نفسها. تعزيز التيار التقدمي في الحزب الديمقراطي الأمريكي من ناحية، والتحدي اليميني لـ "النخب" (التي ينتمي إليها جزء كبير من المواطنين اليهود في الولايات المتحدة) من ناحية أخرى، قوض أسس الدعم لإسرائيل ومكانة الجاليات اليهودية.

إن التحديات الناشئة عن العمليات في الساحة الفلسطينية، في إسرائيل داخليًا وفي العلاقات مع الولايات المتحدة متشابكة أيضًا: ما يحدث في الضفة الغربية يعكس إلى الداخل ويزيد من التوترات والتطرف السياسي في إسرائيل، ممّا يمنع مناقشة واقعية حول القضية الفلسطينية. كما أن ما يحدث في الضفة وداخل دولة إسرائيل له تأثير سلبي على كل من الجاليات اليهودية في الولايات المتحدة والحكومة الأمريكية، حيث يؤدي إبعاد هؤلاء عن إسرائيل إلى زيادة الاستقطاب الداخلي.

يجب على إسرائيل أن تتصرف بحزم لمحاربة الاتجاهات السلبية التي تنخر في علاقاتها مع الولايات المتحدة، ولتعزيز الخطاب الوثيق الواقعي والحصيف مع الإدارة والكونغرس. كما يجب أن تعمق وتوسع العلاقات والتفاهمات مع الجاليات اليهودية في أمريكا، والتي تعتبر ركيزة داعمة ومصدرًا مهمًا للتأثير على سياسات الولايات المتحدة. بعبارة أخرى، فإن قدرة إسرائيل على التعامل مع التهديد الإيراني مشروطة إلى حد كبير، بل وحاسمة في تأمين دعم الولايات المتحدة، وبالتالي على تعزيز العلاقة والثقة المتبادلة معها. لذلك، يجب أن يكون التأثير على العلاقات مع الولايات المتحدة هو الاختبار الأساسي لسياسة إسرائيل الخارجية والأمنية، ويجب فحص كل إجراء مقترح وكل مبادرة في ضوء ذلك.

في ضوء ذلك، فإن الاستنتاجيْن الرئيسييْن اللذيْن ينبثقان من تحليل العديد من القضايا التي تمت مناقشتها في التقدير الاستراتيجي لإسرائيل 2023 هما:

1. أهمية الحفاظ على العلاقات مع الولايات المتحدة وتعزيزها كمبدأ شامل للنظام في تشكيل السياسة الخارجية والأمنية لإسرائيل، لا سيما في مواجهة التحدي الإيراني.
2. ضرورة فهم واستيعاب العواقب الخطيرة للمسكن والاتجاهات المروعة الموجودة في السياق الفلسطيني، وفي السياق الإسرائيلي الداخلي، ومن هنا الحاجة الملحة لتغيير الاتجاه. لقد عرفت إسرائيل كيف تعود إلى رشدها وفعلت ذلك عندما وصلت إلى مفترقات حاسمة في الماضي، ونأمل أن تعرف كيف تفعل ذلك هذه المرة.

المشكلة الإستراتيجية – دائرة صراع بلا مخرج

على مدار ما يقارب عقد ونصف، الهدف الاستراتيجي الإسرائيلي في ساحة المواجهة مع الفلسطينيين هو كسب الوقت، حيث من غير الواضح كسبه من أجل ماذا، وتثبيت الهدوء الأمني المتواصل قدر ما أمكن. عمليًا، يدور الحديث عن إدارة الصراع دون أيّ محاولة للسعي إلى اتفاق. هناك من يتمسكون بفكرة ما يسمى "تقليص الصراع"، وهي أيضًا أداة لكسب الوقت وتأجيل القرارات ثقيلة الوزن، وفي مركزها تنحية العبء الفلسطيني عن كاهل إسرائيل. لكن الوقت هنا عامل حاسم في اتجاه انزلاقي بطيء، لكنه مناسب لواقع الدولة الواحدة ما بين البحر المتوسط ونهر الأردن.

السنة الأخيرة تميزت بالعنف الشديد وتطرف الخطاب لدى الطرفيْن، فالقادة مترددون في اتخاذ القرارات الضرورية ذات العلاقة بدفع الاتفاق، وهكذا أوجد الطريق السياسي المسدود وخلفية التصعيد في "العنف والإرهاب". الطريق المسدود هو نتاج لأحداث وتطورات على مدار السنين، أساسها الإخفاقات المتكررة في بلورة توافق على الحل الدائم، والانقسام في المعسكر الفلسطيني بين فتح وحماس، وإدماج السرد القائل بعدم وجود شريك للاتفاق في الجانب الفلسطيني في إسرائيل، الضعف المتزايد لدى السلطة الفلسطينية في السيطرة على أراضيها، وموجات "الإرهاب" والمواجهات العنيفة؛ هذه كلها أدت بالجمهور الإسرائيلي، وكذلك بمستوى صناع القرار، إلى فقدان الثقة بالقدرة على تقديم اتفاق شامل للصراع بروح فكرة حل الدولتيْن. ولكن عدم التقدم باتجاه الاتفاق واستعباد الطرفين لإدارة الصراع يعمقان التعقيد بين المجتمعين ويزيدان تعقد الساحة، إلى حد يكون عنده من غير المُمكن أن يصمم في المستقبل واقع الكيانين السياسيين، اليهودي والفلسطيني، المتمايزان والمنفصلان من الناحية السياسية، والجغرافية والديموغرافية. والمعنى هو تهديد طابع دولة إسرائيل اليهودي، الديمقراطي، الآمن والمزدهر.

الأحداث الموجهة في مطلع عام 2023

– **ارتفاع منحنى التصعيد (المقاومة)**، تميز العام الماضي بموجة متزايدة من التصعيد، خاصة في الضفة الغربية، والتي تسببت في أكبر عدد من القتلى في السنوات العشر الماضية، حيث سجل جيش الاحتلال أكثر من 280 عملية فدائية في عام 2022؛ التحدي الرئيسي اليوم هو التهديد الأمني المتزايد في شمال الضفة الغربية، والذي يهدد بالانتقال إلى القدس ومناطق أخرى في الضفة الغربية. قرابة 32 إسرائيليًا قتلوا خلال عام 2022، بينما استشهد 160 فلسطينيًا في اشتباكات مع الجيش.

تنبع موجة التصعيد من تفكك السلطة الفلسطينية وفقدانها للشرعية في أوساط الجمهور الفلسطيني والأمل في إنهاء الاحتلال، هذه الحالة يقودها شبان فلسطينيون يخترقون الفراغ السلطوي. بالإضافة إلى ذلك، هناك تقصير في منع العمليات من جانب الأجهزة الأمنية (بسبب صورتها كمتعاون مع الجيش في نظر الجمهور الفلسطيني)، وتوافر الأسلحة وكذلك تمجيد الشهداء والمقاومة في المجتمع الفلسطيني.

الرد العدواني والقوي من قِبل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية في إطار عملية "كاسر الأمواج"، خاصة في الضفة الغربية، أدى إلى زيادة الاحتكاك وعدد المواجهات مع الشبان الفلسطينيين المسلحين، وتعزيز ديناميكيات التصعيد. حتى الآن، لم تتطور المواجهة إلى حد انتفاضة شعبية شاملة، لأن إسرائيل تجنبت العقاب الجماعي وسمحت، بل وسعت نطاق عمل العمال الفلسطينيين في إسرائيل.

– **الساحة الفلسطينية تمر بعهد "اليوم التالي لعباس"**: إن الصراعات الداخلية على خلافة أبو مازن تغذي ديناميات التصعيد، والتي تنعكس في الإحجام عن تحمل المسؤولية عن بؤر الفوضى، وذلك يدفع الجيش إلى القيام بعمليات مكثفة حتى بدون تعاون مع الأجهزة الأمنية، وأحيانًا مع معارضتها، ممّا يؤدي إلى زيادة الاحتكاك مع السكان الفلسطينيين.

- **حماس تؤسس نفسها في القطاع وتكتسب قوة في الصراع من أجل السيطرة على المجتمع الفلسطيني**، رغم أنها لا تحصل على شرعية من سكان القطاع. من وجهة نظر إسرائيل، لا بديل حاليًا عن حكم حماس في قطاع غزة، بسبب عدم وجود عنوان أكثر اعتدالًا ومسؤولية يُمكن أن يتولى زمام الأمور.

من الناحية العملية، تعترف إسرائيل بحماس وتستفيد منها من خلال استعادة البنية التحتية في قطاع غزة، وتصاريح لسكان غزة للعمل في إسرائيل، وتخفيف الحصار، وتوسيع التجارة من وإلى قطاع غزة، لكن تخشى من شن حملة عسكرية شاملة ضد الجناح العسكري لحركة حماس بسبب تكلفتها الباهظة في الخسائر والخوف من الهزيمة في القطاع بمرور الوقت وعدم قدرة ورغبة السلطة الفلسطينية نفسها في العودة والسيطرة على المنطقة. لذا، تستغل حماس هذا الأمر لا سيما عدم دفعها الثمن من دعمها للمقاومة في القدس والضفة الغربية.

- **القدس، قابلية شديدة الانفجار والنضال من أجل السيادة على الحرم القدس:** تجتمع كل عوامل الصراع في القدس، وهي المحرك الرئيسي للتصعيد، فالعدد المتزايد من الاقتحامات اليهودية إلى الحرم القدسي الشريف في السنوات الأخيرة – وبعضهم يصلون سرًا أو علنًا – يعتبره المسلمون بمثابة اقتحام للمسجد الأقصى، هذه الظاهرة تحفز العديد من العناصر التي تعتبر نفسها "مدافعة عن الأقصى" على التعبئة للدفاع المسجد الأقصى، حيث تسمح الشرطة الإسرائيلية بالزيارات السياحية والاقتحامات اليهودية إلى الحرم القدسي دون تنسيق مع الوقف الأردني، في انتهاك لتفاهم الوضع الراهن؛ الإنجاز التاريخي مع المملكة الأردنية الذي حظي باعتراف دولي، وذلك يجعل الأمر قابلًا للانفجار، فأيّ استفزاز يُمكن أن يشعل النار في المكان ويؤدي إلى التصعيد في الساحات الأخرى أيضًا.

– **الصراع يعود إلى الساحة الدولية:** من المُتوقع أن ينعكس تراجع الاهتمام الذي يبديه النظام الإقليمي والمجتمع الدولي بشأن القضية الفلسطينية في ظل صعود حكومة يمينية في إسرائيل، وخاصة إذا اتخذت الحكومة إجراءات الضم وثقل عبء السيطرة على الضفة الغربية، مجموعة من التحديات المتوقعة على الساحة الدولية، بما في ذلك الترويج لرأي بشأن سياسة إسرائيل في الضفة الغربية من قبل محكمة العدل الدولية في لاهاي، والتحقيق ضد إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية، وتسريع مبادرات BDS للمقاطعة إسرائيل. في هذا السياق، اعتماد إسرائيل على قدرة الولايات المتحدة على كبح وصد المبادرات والتحركات ضدها أمر بالغ الأهمية.

– **لا يمكن اخفاء القضية الفلسطينية:** من الواضح أن السياسة الحالية قد استنفدت؛ مزيج بين استخدام القوة المتزايدة في الضفة الغربية والجهود المبذولة لتضمين وزيادة عدد تصاريح العمل للعمال الفلسطينيين في إسرائيل، تتآكل جهود الاحتواء بفعل إجراءات الضم الزاحفة التي قد تتكثف مع تشكيل الحكومة المقبلة التي أعلنت نواياها بالفعل: تعديل قانون الانفصال؛ تشريع 65 بؤرة استيطانية غير قانونية؛ البناء في المنطقة E1؛ تم تسليم الإدارة المدنية إلى وزير من الحزب الصهيوني الديني.

السيناريوهات المحتملة لتطور الأحداث في العام المقبل

- تصاعد المواجهة بشكل رئيسي في الضفة الغربية، من انتفاضة شعبية إلى حد الانتفاضة المسلحة.
- استمرار تراجع نفوذ "فتح" و "حماس" المتلاشي على الجمهور الفلسطيني، وتشكيل معسكر دائم التوسع من الجماعات أو النشطاء دون انتماء تنظيمي.
- تستمر حماس في تعزيز إنجازاتها السياسية في القطاع على خلفية مشاريع إعادة الإعمار، وتنجح في جلب الشباب الفلسطيني تحت مظلتها، الذين يسعون إلى تحدي إسرائيل وزعزعة الاستقرار في مناطق السلطة الفلسطينية.
- بسبب تفاقم الأحداث (مع انتهاء عهد عباس)، سيكون تدخل دولي يتمحور حول مطلب السماح بانتخابات المجلس التشريعي ورئاسة السلطة، بما في ذلك التصريح بالتصويت في القدس.
- المصالحة الفلسطينية الداخلية: تجددت محادثات المصالحة بين حركتيْ فتح وحماس تحت عنوان "وحدة الصف" في ضوء تشكيل الحكومة اليمينية في إسرائيل، وبقدر ما تتخذ الحكومة الإسرائيلية إجراءات متطرفة تجاه الفلسطينيين، فإنها ستشجع الرغبة في الوحدة، وحتى إجراء انتخابات للمجلس التشريعي، وربما أيضًا لرئاسة السلطة الفلسطينية، فعباس الذي أصر على مبدأ "سلاح واحد وقانون واحد وسلطة واحدة" قد يوافق على تنازلات رفضها في السابق لضعف السلطة في هذا الوقت.
- لفترة طويلة، كانت الساحة الفلسطينية تستعد لليوم الذي يتنحى فيه محمود عباس عن الرئاسة، قد تتطور عدة سيناريوهات في أعقاب ذلك؛ الأول: سيناريو متفائل لانتقال منظم للقيادة واستمرار عمل السلطة، على الأقل في مستواها الحالي. والآخر سلبي: من الصراع المستمر على القيادة، مرورًا بالفوضى، حتى تفكك السلطة الفلسطينية.

توصيات السياسة

مطلوب من إسرائيل أن تتعامل في وقت واحد مع اتجاهيْن خطريْن يغذي كل منهما الآخر:

على المدى القصير: هناك احتمال متزايد لاندلاع مواجهة عنيفة ومسلحة في الساحة الفلسطينية، في أعقاب الأحداث التي بدأت في عام 2022، واستجابة للقرارات الواضحة للحكومة الجديدة فيما يتعلق بالميدان.

على المدى المتوسط والبعيد: الانزلاق إلى واقع دولة واحدة لن تسمح لإسرائيل بالانفصال عن الفلسطينيين في المستقبل واغتنام فرص التسوية السياسية.

يجب أن يرتكز المفهوم الاستراتيجي الإسرائيلي على فرضية أن إسرائيل تتعامل مع كيانيْن فلسطينييْن مختلفيْن ومتنافسيْن، السلطة الفلسطينية بقيادة فتح في الضفة الغربية وحماس في قطاع غزة. الهدف الذي تم تحديده في الماضي (إعادة السيطرة على قطاع غزة إلى السلطة الفلسطينية) فقد أهميته لأن السلطة الفلسطينية لا تستطيع ولا تريد تحمل عبء قطاع غزة، في مواجهة مع حماس، كذلك الشرط الذي وضعه عباس للمصالحة هو حل الذراع العسكرية لحركة حماس أو على الأقل إخضاعها للأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، لكن هذا الشرط غير مُمكن. علاوة على ذلك، تواجه السلطة بالفعل صعوبة في زيادة الميزانيات لإدارة القطاع، بالإضافة إلى الضفة الغربية.

- **أمام السلطة الفلسطينية:** منع تفككها وتقويتها واستقرارها مع الحفاظ على تفوقها على حماس، يجب أن تدرك الحكومة الجديدة في إسرائيل أن الجهود المبذولة لتحييد التهديدات الأمنية الفورية لن توفر إلا حلًا مؤقتًا وجزئيًا، وأن احتمالية التصعيد تتزايد، وبمرور الوقت سيتطلب تغيير جذري في الاستراتيجية تجاه السلطة الفلسطينية وفي العلاقة معها. من الناحية العملية، يجب على الحكومة الاستمرار في الحفاظ على تنوع قنوات التنسيق مع الهيئة، وعلى وجه الخصوص التنسيق الأمني؛ من أجل منع انتفاضة فلسطينية شعبية، سيُطلب من إسرائيل ضمان نسيج الحياة المدنية وتجنب الإجراءات العقابية الجماعية التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الصعوبات الاقتصادية، وزيادة الإحباط خاصة بين جيل الشباب، والتسبب في مزيد من التآكل في رغبة الأجهزة الأمنية بالتعاون مع إسرائيل في مكافحة "الإرهاب".

التحديات من وجهة نظر المجتمع الإسرائيلي

قياس الأمن القومي من وجهة نظر المجتمع الإسرائيلي

1) ما هو الموضوع الداخلي الأهم على سلم أولويات الحكومة؟

البيان	النسبة
السكن	37%
الامن والحكم	36%
معالجة الجريمة	13%
المساواة	5%
الاستعداد لكوارث الطبيعة	2%
لا أعلم	7%

2) ما رأيك حول الوضع الأمني للدولة الآن، وبعد خمس سنوات على سلم (1-10)؟

استطلاع العام	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016	2018	2020	2022
الوضع الحالي	4	4.5	5	4.2	5	5.1	5.3	5.5	6.5	6
الوضع بعد خمس سنوات	5.5	5.4	5.5	5.3	5.1	5.6	6.3	6.5	6.8	6

3) مستوى الثقة بالمؤسسات التالية:

البيان	2021	2022
الجيش	78%	75%
الشاباك	76%	71%
الموساد	78%	75%
الشرطة	34%	30%
الحكومة	36%	27%
المحكمة العليا	43%	41%

4) مستوى الثقة بالجيش حسب السنوات:

الأعوام	مستوى الثقة
2017	76%
2018	78%
2019	83%
2020	80%
2021	78%
2022	75%

5) التهديد الخارجي الأهم على دولة إسرائيل:

البيان	النسبة
التهديد الفلسطيني	52%
إيران	24%
الساحة الشمالية	10%
لا أعلم	14%

6) الخيار الأفضل لحل القضية الفلسطينية:

البيان	النسبة
الانفصال	31%
استمرار الوضع الحالي	12%
دولة واحدة ثنائية القومية وحقوق كاملة فيها للفلسطينيين	5%
دولة واحدة ثنائية القومية مع عدم منح حقوق كاملة فيها للفلسطينيين	10%
دولتين لشعبين	25%
لا أعلم	17%

7) ما الرد الأمثل لدولة إسرائيل إذا تبين أن إيران تمتلك سلاحًا نوويًا؟

البيان	النسبة
ضربة عسكرية بالتنسيق مع الولايات المتحدة	25%
ضربة عسكرية دون بالتنسيق مع الولايات المتحدة	21%
الضغط على إيران من اجل توقيع اتفاق نووي محسن	15%
العمل على تغيير النظام الإيراني	8%
فتح قناة دبلوماسية مع إيران	7%
عدم الرد	6%
لا أعلم	18%

8) ما هي خيارات إسرائيل أمام تعاظم قوة حزب الله وامتلاكه صواريخ دقيقة؟

البيان	النسبة
توجيه ضربة لمواقع التصنيع حتى لو أدى إلى تصعيد عسكري	34%
تعزيز الدفاعات الجوية الإسرائيلية	28%
التوصل إلى تفاهمات مع الحكومة اللبنانية – بوساطة دولية – لإيقاف التصنيع	18%
عدم فعل أيّ شي	7%
لا أعلم	13%

9) باعتقادك، فإن أكثر العرب في إسرائيل:

البيان	النسبة
يريدون الاندماج كمواطنين متساوي الحقوق	23%
يرون أنفسهم جزءًا من الشعب الفلسطيني، لكنهم يريدون الاندماج في دولة إسرائيل	20%
يريدون الاندماج في المجتمع الإسرائيلي، لكنهم يريدون تغيير هوية الدولة	20%
غير معنيون بالاندماج في دولة إسرائيل	6%
لا أعلم	31%

10) ماذا تفضل؟

البيان	النسبة
دولة ديموقراطية	52%
دولة ذات غالبية يهودية	24%
علاقات سلام مع الجيران	10%
أرض إسرائيل يهودية كاملة	14%